

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠

استعراض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠

استعراض عام



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠

ملاحظات

- تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

- ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

- يمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن المرجو التنويه بذلك، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي إيداع أمانة الأونكتاد نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستشهد به أو المعاد طبعه.

- الاستعراض العام الوارد هنا سيصدر أيضاً كجزء من تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٠ (UNCTAD/TDR/(2000) رقم المبيع (E.00.II.D.19).

UNCTAD/TDR/(2000)(Overview)

استعراض عام

هناك قوتان اقتصاديتان عالميتان كبيرتان تتنافسان على جذب اهتمام العالم. فمن جهة، أخذ الوعد بإقامة "اقتصاد جديد" على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال يثير اهتمام صانعي السياسات، مما في ذلك في أشد بلدان العالم فقراً. ومن ناحية أخرى، أدى تفاقم حالة عدم الاستقرار والتقلبات المرتبطة بالعمولة إلى شعورهم بالقلق الشديد من تأثير الصدمات المالية على إمكانيات النمو؛ وقد دلت تجربة بعض أكثر البلدان النامية نجاحاً على مدى شدة تأثير هاتين القوتين.

والولايات المتحدة هي أكبر رابح حتى الآن. فانتشار التكنولوجيات الجديدة، قد أدى بالفعل، من بعض النواحي، إلى زيادة إمكانات نموها. بيد أن الأزمات المالية التي تعرضت لها الأسواق الناشئة قد ساعدت الولايات المتحدة كذلك في مواصلة نموها السريع بالنظر إلى أنها قد اجتذبت رؤوس الأموال بوصفها ملاذاً آمناً، ولأن الواردات الرخيصة قد ساعدت في مواصلة التحكم بمعدلات التضخم. وعلى النقيض من ذلك، كان أثر التكنولوجيات الجديدة أقل وضوحاً بكثير في كل من أوروبا واليابان. أما فيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن معظم شركائها لم تحقق حتى الآن سوى مكاسب ضئيلة أو أنها لم تحقق أي مكاسب على الإطلاق. وهذه الفوارق في التكنولوجيا الرقمية تثير اهتماماً متزايداً لدى صانعي السياسات.

وقد أدت أوجه التباين في معدلات النمو في العالم الصناعي وقوة الدولار إلى حدوث اختلالات تجارية متزايدة حيث أصبحت الولايات المتحدة تمثل "مشترى الملاذ الأخير" في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، أدت الابتكارات التكنولوجية والمالية مجتمعة إلى تزايد هشاشة الأسس التي تستند إليها التدفقات المالية والتجارية الحالية. وقد ساهم الاندفاع الشديد نحو عمليات الدمج والشراء عبر الحدود في إحداث فوران مالي كبير على نطاق العالم في تداول الأسهم التكنولوجية التي ما برحت أسعارها تتزايد بمعدل أسرع بكثير من معدل زيادة الإنتاجية حتى في الولايات المتحدة.

وتقع مهمة تسوية الاختلالات الاقتصادية العالمية على عاتق السياسة النقدية وحدها، وهذا أمر مثير للقلق. وهناك بعض أوجه التشابه المثيرة للقلق للاختلالات العالمية الحالية على مستوى الاقتصاد الكلي وتلك الاختلالات التي شهدتها فترتا السبعينات والثمانينات، حين أدى انعدام التعاون والتنسيق فيما بين القوى الاقتصادية الكبرى إلى حدوث انهيار في بنية النظام وتعرضه لخضات. وإن ما تعلمناه من دروس عن الاقتصاد العالمي على مر العقود القليلة المنصرمة يفيد بأن من شأن الاختناق في إيجاد حل لهذه الاختلالات بطريقة منظمة أن يلحق أضراراً بالبلدان النامية.

النمو الاقتصادي والاختلالات على المستوى العالمي

لقد رحّب العالم بالتحسن الذي سجله الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٩، مما بدّد المخاوف من احتمال حدوث ركود اقتصادي. كما اقترن النمو القوي الذي تحقق بتحسّن في التجارة العالمية وعودة أسواق العملات والأسواق المالية إلى وضعها العادي إلى حد ما في أعقاب الفوضى التي سادت خلال السنتين السابقتين. وقد ساعدت في حدوث ذلك إلى حد كبير مجموعة من الأحداث الطارئة وغير المتوقعة.

وقد ثبت حدوث مبالغة كبيرة في تصور حالة الفوضى التي كان يتوقع أن تسببها مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب في بداية عام ٢٠٠٠ والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بها؛ فالنفقات التجارية التي تم تكبدها في هذه الحالة في جميع أنحاء العالم تجنباً لحدوث أي خلل محتمل، قد أثرت تأثيراً شديداً على الاقتصاد العالمي حيث تراوحت نسبتها بين ١ و ٢ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد ساعد العدول عن سياسات التقشف في منطقة شرق آسيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ في إصلاح قدر كبير من الأضرار السابقة التي أصابت الإنتاج من جراء الانهيار المالي، ودفع بعجلة النمو في العالم النامي ليتجاوز معدل النمو في البلدان الصناعية الذي انخفض في عام ١٩٩٨. كما أن الزيادة الحادة التي طرأت على أسعار النفط قد أنعشت الاقتصاد الروسي على نحو غير متوقع بحيث سجل نمواً طفيفاً بعد أن كانت التوقعات التي سادت على نطاق واسع تشير إلى احتمال حدوث ركود شديد.

ولكن الأهم هو أن اقتصاد الولايات المتحدة ظل ينمو بسرعة، خلافاً للتوقعات، ليسجل معدل نمو يتجاوز بكثير ما كان يعتقد عادة أنه يمثل أقصى إمكاناتها الأطول أجلاً. وبالنظر إلى أن معدل نموها الاقتصادي تجاوز ٤ في المائة مع انخفاض معدل البطالة إلى ما دون ٤ في المائة وزيادة الواردات بنسبة ١٢ في المائة، واصل اقتصاد الولايات المتحدة الاضطلاع بدوره القيادي في الاقتصاد العالمي.

ومجمل القول إن تحسناً قد طرأ على آفاق الاقتصاد العالمي في الأجل القريب، إذ من المتوقع أن يسجل النمو هذه السنة معدلاً يتجاوز ٣ في المائة. كما أن اللامبالاة التي تعامل بها العالم مع الزيادة الحادة التي طرأت على أسعار النفط منذ منتصف عام ١٩٩٩ تمثل عاملاً مشجعاً هاماً. إذ لم يكن لذلك حتى الآن أي تأثير يذكر على التضخم، كما أن التقديرات التي أجرتها منظمات مختلفة تدل على أن أثر الارتفاع المتواصل لأسعار النفط على النمو العالمي سيكون محدوداً وسوف يقتصر في الغالب على البلدان النامية المستوردة للنفط.

ومن المحتمل كذلك أن يزداد الاقتصاد العالمي قوة خلال السنوات القادمة، حيث يتعزز النمو العالمي في ظل الاستقرار. وقد لا يسجل اقتصاد الولايات المتحدة معدلاً شديداً الارتفاع أو شديداً الانخفاض، حيث تتجه على نحو منظم إلى إبطاء عجلة الاقتصاد لتحقيق معدلات نمو مستدامة تتواءم مع الإمكانيات المتزايدة الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة.

ومن شأن تحقيق نمو أقوى في أوروبا واليابان بدافع التكيف مع الاقتصاد الجديد أن يعفي الولايات المتحدة من دورها كمحرك وحيد للنمو العالمي. ففي، إطار سيناريو مثالي كهذا، تنخفض أسعار النفط ومعدلات الفائدة ويصحح سعر صرف الدولار تدريجياً، مما يؤدي إلى استقرار الأسعار والاستقرار المالي. وتبدأ التدفقات المتجددة لرؤوس الأموال الخاصة، إلى جانب الإصلاحات الداخلية المتواصلة وانتشار التكنولوجيات الجديدة، في توليد ثمار العولمة الموعودة للبلدان النامية.

إلا أنه من المعترف به أيضاً أنه لا يمكن إزالة مخلفات الأزمة الآسيوية بمجرد التعوذ بتعويضات الاقتصاد الجديد، ذلك أن تحقيق وعود العولمة يتطلب جهداً كبيراً على صعيد السياسة العامة. فالأسباب الجذرية التي أثارته المخاوف من حدوث ركود خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لا تزال موجودة، بل ولقد ظهر أيضاً المزيد من الحدود الفاصلة التي يمكن عندها لأي تحركات غير متوقعة ألا تلحق الضرر بالاقتصادات الصناعية فحسب، وإنما باقتصادات البلدان النامية أيضاً، الأمر الذي يثير المزيد من القلق. وإذا ما استمرت البلدان الصناعية الكبرى في وضع سياساتها دون مراعاة ما يترتب عليها من آثار على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في العالم، فستردى عندئذ وبسرعة الإمكانيات المرتقبة للبلدان النامية.

إن العوامل التي ساهمت في دفع عجلة اقتصاد الولايات المتحدة قد أدت أيضاً إلى تفاقم حالة الهشاشة المالية والاختلالات العملية. وقد كان في هروب رؤوس الأموال إلى أسواق مضمونة بعد اندلاع الأزمة الآسيوية

وتسارعه الشديد في خريف عام ١٩٩٨ بعد الأزمة التي تعرض لها الاتحاد الروسي محفز هام لاقتصاد الولايات المتحدة تمثل في زيادة فوران أسعار الأصول مما شجع الإنفاق الخاص المستند إلى الأرباح الرأسمالية. كما أدى النمو السريع للطلب المحلي مقترناً بقوة الدولار إلى تزايد العجز الخارجي ليصل إلى ما نسبته ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وزاد انتعاش الأسواق الناشئة من الطلب على الأصول المقومة بالدولار حيث يجري تجميع الاحتياطات كضمان من الأزمات التي قد تحدث مستقبلاً. كما ترغب اليابان، مثلها مثل بلدان الفائض الأخرى، في الاحتفاظ بفوائضها التجارية مع الولايات المتحدة في شكل أصول مقومة بالدولار. وإن تزامن حدوث عجز في الميزانية وزيادة في عرض السندات الحكومية في ذلك البلد مع حدوث فائض في الميزانية وانخفاض في عرض السندات الحكومية في الولايات المتحدة قد عزز إمكانيات تحقيق أرباح من الاستثمار في سندات الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تدفق الأموال من اليابان. وانضمت شركات عبر وطنية أوروبية ويابانية إلى عملية الشراء بغية تحقيق المكاسب التكنولوجية التي حققتها الشركات الأمريكية. وقد كان لعمليات الدمج والشراء في قطاع التكنولوجيات المتقدمة التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة آثار جانبية تمثلت في حدوث فورة مالية في أسهم التكنولوجيا حيث كانت التوقعات التي ترضي الذات وليس إمكانيات الكسب القوية هي المحرك للسوق.

وقد أدى استمرار انجذاب غير المقيمين نحو الاستثمار في أصول مقومة بالدولار إلى استمرار مجموعة من العوامل تمثلت في تضائل المدخرات الخاصة وارتفاع الدين الخاص وتزايد العجز في الحساب الجاري وحدوث فورة في أسواق الأسهم التكنولوجية، مما حفز اقتصاد الولايات المتحدة وفقاً للقاعدة الكيترية. بيد أن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. فالعوامل التي تسرع النمو في الولايات المتحدة قد أدت أيضاً إلى الحد من فعالية سياستها النقدية في تأمين "هبوط هادئ"؛ إذ أدى ارتفاع معدلات الفائدة حتى الآن إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج مما أسفر عن ارتفاع أسعار الأصول ارتفاعاً شديداً وتزايد الطلب الفعلي وقوة الدولار والعجز التجاري.

وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو المسجل في الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٩، لم يجاز النمو المحقق في عام ١٩٩٨ ولكنه من المتوقع له عموماً أن يبلغ أو يتجاوز نسبة ٣ في المائة هذا العام على أمل أن يحل الاتحاد الأوروبي قريباً محل الولايات المتحدة كمحرك للنمو في العالم. بيد أنه من غير المحتمل أن تقدم أوروبا لبقية العالم محفزاً مماثلاً للطلب حتى في إطار سيناريو للنمو المعجل. فالظفرات التي حققتها في النمو ما برحت تعتمد على الصادرات التي عززها في العام المنصرم ضعف اليورو وقوة اقتصاد الولايات المتحدة. كما أن التوترات السائدة داخل أوروبا بين الاقتصادات السريعة النمو والاقتصادات البطيئة النمو قد عقدت إلى حد كبير مهمة البحث عن موقف نقدي موحد في وقت ضعفت فيه استقلالية سياسات

المصرف المركزي الأوروبي نتيجة لتزايد اندماج الأسواق المالية العالمية، وتزايد استجابة تدفقات رؤوس الأموال لمعدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وتعزز وضع الدولار كعملة احتياطية خلافاً للتوقعات الأصلية. ومن شأن أي ارتفاع في معدلات الولايات المتحدة أن يكبح الإنفاق الاستثماري ويخرج حركة النمو عن مسارها في أوروبا. وليس في هذا كله ما يشير إلى اعتماد موقف على صعيد الاقتصاد الكلي يؤدي إلى دعم عملية انتعاش كثرية تستند إلى التكنولوجيات المتقدمة وتشبه تلك التي شهدتها في السنوات القليلة المنصرمة أغنى اقتصادات العالم. كما لا تنفع قبضة سحرية في هذه الحالة سيطرة "التنويم المغناطيسي" التي من خلالها يتحكم مفهوم معدل البطالة غير المتسبب في التعجيل بالتضخم بسياسات الاقتصاد الكلي الأوروبية، رغم أن النظرية التي تعتبر أن معدلات البطالة المرتفعة هي معدلات هيكلية ولا يمكن تخفيضها دون تسارع التضخم هي نظرية أثبتت تجربة الولايات المتحدة عدم صحتها، حيث إن سياساتها التوسعية، قد أفضت إلى نمو هائل في الإنتاجية. ولقد انتعش اقتصاد اليابان في السنة المنصرمة بعد انكماش بنسبة تجاوزت ٢ في المائة في عام ١٩٩٨. إلا أن معدلات النمو القوي المسجلة في النصف الأول من عام ١٩٩٩ تعزى إلى حد كبير إلى الإنفاق الحكومي الإضافي، ومن ثم فقد تراجع معدل النمو السنوي إلى ٠,٣ في المائة فقط بعد أن توقف حقن هذه الأموال. وقد كان الانتعاش الذي شهدته منطقة شرق آسيا عاملاً مساعداً بالفعل، وقد تحقق إلى حد بعيد بفضل وجود منتجين يابانيين في المنطقة. والآن وقد بدأ الإنفاق الخاص ينتعش كما يبدو، أصبحت الاحتمالات مشجعة إلى معدل نمو ربما

حد أبعد إذ يتجاوز ٢ في المائة في السنة ككل. ومع ذلك، لا يزال الإنفاق الخاص مقيداً بقيود هيكلية ناجمة عن الأثر المالي الذي خلفه الإفراط في الاستثمار خلال سنوات الرواج في نهاية فترة الثمانينات، وعن الارتفاع المستمر لمعدل البطالة الذي يبلغ الآن قرابة ٥ في المائة. كما لا تزال ثقة الأسر المعيشية والشركات اليابانية معدومة، والذي يعقد عملية إيجاد المسار الصحيح، هو تعاظم الدين العام الذي تتجاوز نسبته الآن ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويجدر بالمسؤولين عن رسم السياسات في اليابان أن يتذكروا أن عجز الولايات المتحدة قد عولج في سياق النمو المتسارع. كما أن الانتعاش في اليابان سريع التأثير بتقييد للسياسات النقدية سابق لأوانه، وبتعزيز الين.

وتبين تجربة الستينات والثمانينات أن الاختلالات الكبيرة في موازين المدفوعات الخارجية وفي تدفقات رأس المال بين الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية الكبرى قد تشكل تهديدات خطيرة للنمو والاستقرار العالميين، ذلك لأن استعداد المستثمرين في بلدان الفائض لحيازة أصول مقومة بالدولار يمكن أن ينتهي فجأة. كما أن كون هذه الاختلالات تقترن الآن بمحالات عجز في القطاع الخاص، لا القطاع العام، إنما يزيد من هشاشة الوضع نظراً لتزايد المخاطرة التي تنطوي عليها حيازة خصوم القطاع الخاص.

وفي حين أن ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة مقارنة ببقية بلدان العالم لا يجدي كثيراً في الحد من الاختلالات العالمية في النمو

والتجارة، فإن حدوثه مستبعد على أية حال، إذ إن المصرف المركزي الأوروبي يتجه إلى مجاراة معدلات الفائدة في الولايات المتحدة من أجل الدفاع عن العملة الجديدة، بينما تجد الأسواق الناشئة نفسها مضطرة لأن تحذو حذوه للحفاظ على تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. وليس من شأن أي ارتفاع في معدلات الفائدة في العالم الصناعي بصورة عامة، بما فيه اليابان، التي تبدو الآن عازمة على التخلي عن سياسة معدلات الصرفية، أن يفيد كثيراً في تغيير النمط الحالي لأسعار الصرف وفي الموازين التجارية، بل إنه قد يسبب مشاكل للبلدان النامية المدينة. وبما أن الأدوات الضريبية لم تعد تدرج ضمن "عتاد" إدارة الاقتصاد الكلي وأن تنسيق السياسات العامة يحدث، إذا ما حدث، في سياق إدارة الأزمات لا منعها، فإن تسوية الاختلالات بطريقة منظمة ودون التضحية بالنمو هو أمر من الصعوبة بمكان توقع تحقيقه.

وبالتالي، فإن الخطر يتمثل، كما في الحالات السابقة، في انتهاء مأزق السياسات العامة بإحداث تغييرات مفاجئة تتجاوز إلى حد بعيد ما هو ضروري أو مرغوب فيه، وقد تثير هذه النتيجة قلقاً بالغاً لدى البلدان النامية، بالنظر إلى أن مقوماتها الاقتصادية حساسة جداً للتقلبات في معدلات الفائدة على العملات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال وقد تتضرر صادراتها تضرراً شديداً من جراء تباطؤ النمو.

وبطبيعة الحال فإن تأثر البلدان النامية بالتحويلات في السياسة العامة في البلدان الصناعية الكبرى يتوقف على "حالتها الصحية" الراهنة.

فالأوضاع في أمريكا اللاتينية سجلت المزيد من التدهور في عام ١٩٩٩، حيث تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠. وكانت حالات العجز في الميزان التجاري والانخفاض في تدفقات رؤوس الأموال في شتى أنحاء المنطقة سوى دلائل على أن القارة تواجه متاعب. إلا أنه كانت هناك بعض الفوارق الحادة فيما بين البلدان. فلقد أظهرت المكسيك أداءً قوياً نسبياً، بفضل العلاقات الوثيقة على نحو متزايد والتي تربطها بالولايات المتحدة، وهو ما حدث أيضاً في حالة بعض البلدان الأصغر حجماً في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. أما في الأماكن الأخرى، فقد كان في ضعف أسعار السلع الأساسية وانحياز التجارة داخل إقليم ما يدل على أن عملية صنع السياسة تجري في مناخ غير موات. بيد أن استجابة السياسات الشديدة الوطأة لخطر انتشار العدوى المالية، بما في ذلك التشدد في السياسة المالية ورفع معدلات الفائدة، قد دفعت بعض البلدان نحو الركود. وقد كان من الممكن أن تواجه المنطقة أوضاعاً أسوأ لو لم تجتز البرازيل العاصفة المالية التي ألمت بها بنجاح مذهل. وعلى النقيض من ذلك، فإن دفاع الأرجنتين عن ربط عملتها بالدولار قد أثر تأثيراً أشد وطأة على اقتصادها العيني في السنة الماضية، حيث انخفض الناتج بنسبة تفوق ٣ في المائة. أما فيما يتعلق بالمنطقة ككل، لا يزال التحدي الأساسي في مجال السياسة العامة يتمثل في كيفية التخلص من الاعتماد المفرط على الموارد الخارجية.

وقد سجلت اقتصادات البلدان النامية في آسيا انتعاشاً قوياً في عام ١٩٩٩، حيث نمت بمعدل زاد في متوسطه عن ٥ في المائة. وواصل اقتصادا الهند والصين الكبيران أداءهما الذي يتجاوز المستوى المتوسط، ولكن الانتعاش المتميز الذي شهدته اقتصادات شرقي آسيا هو الذي استأثر بمعظم الاهتمام. فالانتعاش في جمهورية كوريا كان مذهلاً، ووصل معدل النمو في ماليزيا إلى أرقام من خانتين في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٠. وبات الانتعاش واضحاً في النصف الأول من عام ١٩٩٩، ويرجع الكثير من الفضل في ذلك إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية وإلى توفير المزيد من الحوافز من خلال الصادرات التي بدأت تجني الفوائد الناشئة عن تخفيض قيمة العملة. وكان ارتفاع مستوى التكامل الإقليمي عاملاً حاسماً: فانهيار التجارة داخل الإقليم كان بمثابة قناة رئيسية لانتقال العدوى وكما أن الانتعاش قد انتشر عبر القنوات ذاتها. وفي حين يتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٠ نمواً متوازناً، تظل هناك مخاطر تراجع في بعض البلدان مثل إندونيسيا.

كما استفادت الصين من الانتعاش الإقليمي في عام ١٩٩٩، ولكن معدل نموها البالغ ٧ في المائة كان الأبطأ خلال عقد من الزمن. كما أن تخفيف السياسات النقدية والمالية في الأجل القصير بهدف إعطاء الطلب دفعة قوية لم ينجح في حفز الاستهلاك الخاص، مما جعل النمو يتوقف على الصادرات وعلى الإنفاق الحكومي. ومع ازدياد المخاوف من ارتفاع معدل البطالة، يبدو أنه من غير المحتمل أن تتحسن ثقة المستهلك. ويبحث صانعو السياسة عن طريق جديدة للنمو يمكن أن تفضي إلى التخلص من قوى

الانكماش، والإفراط في الإنتاج والطاقة الزائدة. ومن المتوقع أن يساهم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تحقيق ذلك، ولكن المزيد من الاهتمام يوجه نحو تنمية المناطق الداخلية. ومن ناحية أخرى، إذا استلزم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تخفيض قيمة العملة الصينية بهدف حماية بعض شركات البلد الصناعية الأقل قدرة على المنافسة (لا سيما تلك التي لا تزال تملكها الدولة) من حدوث زيادة غير متوقعة في الواردات، فإن بلداناً أخرى في المنطقة قد تتأثر جراء ذلك. أما النمو الهندي فيقوم على أساس دينامية الصناعة والخدمات. ولقد توسع الاقتصاد بنسبة تقارب ٧ في المائة في عام ١٩٩٩ رغم البطء الشديد في نمو الزراعة، ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو خلال هذا العام.

وأخفقت أفريقيا مرة أخرى في عام ١٩٩٩ في تحقيق ما يضاهاى مستوى الذروة الذي وصل إليه النمو في عام ١٩٩٦. بل إنه مع انخفاض النمو إلى ما دون المستوى المسجل في العامين السابقين وقدره ٣ في المائة، شهد دخل الفرد ركوداً فعلياً. ومع ذلك، كانت هناك بعض العلامات المضئية. إذ استفادت بلدان الاتحاد المالي الأفريقي من انخفاض قيمة اليورو في عام ١٩٩٩، مما زاد من قدرتها التنافسية بينها، وقد أدى تضافر عوامل الاستقرار السياسي والنمو الزراعي وازدياد تدفق رؤوس الأموال في شمال وشرقي أفريقيا إلى تسجيل بعض حالات الأداء المشجعة. فبعد عدد من السنوات العجاف، يبدو أن اقتصاد كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا قد أخذ في الانتعاش. إلا أنه لا الظروف الداخلية ولا الخارجية قد أصبحت مواتية

بصورة عامة لانتعاش النمو الأفريقي. ولم تترك الصراعات السياسية وأحوال الطقس في بلدان كثيرة سوى خيارات قليلة أمام مصانعي السياسة. بينما عانت أماكن أخرى من وطأة تقلبات أسواق السلع الأساسية العالمية. وكان لضعف أسعار المشروبات والانخفاض الحاد في أسعار الكاكاو والقهوة آثار ضارة بصفة خاصة، كما تأثرت البلدان المستوردة للنفط تأثراً شديداً من جراء ارتفاع الأسعار. وقد يتسارع النمو بوتيرة معتدلة خلال عام ٢٠٠٠ إذا ما ارتفعت أسعار السلع الأساسية وإن كانت الأرباح ستتركز بقوة في شمال أفريقيا. أما فيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فلا يزال التحدي الأساسي على صعيد السياسة العامة يتمثل في تحديد كيفية التخلص من القيود الموضوعية على المدخرات والعملات الأجنبية وفي زيادة الاستثمار من أجل تحقيق نمو سنوي بنسبة ٦ في المائة على الأقل. ويتطلب ذلك زيادة التمويل الرسمي وتخفيف أعباء الديون فضلاً عن اتباع نهج أكثر واقعية إزاء الإصلاحات الداخلية.

وقد سجلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أعلى معدل نمو لها خلال عقد من الزمن بلغ نحو ٢,٤ في المائة غير أن التقلب والتغير هما مرضان يستوطنان في المنطقة. ولقد سيطرت عدوى الأزمة الروسية على التطورات خلال النصف الأول من العام. إلا أن التحسنات البارزة التي طرأت على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي قد أتاحت لبلدان كثيرة في أوروبا الوسطى أن تنمو بمعدل أسرع من متوسط معدلات المنطقة. ولكن ما يثير الدهشة هو الانتعاش الذي حققه الاتحاد الروسي، حيث حقق النمو في

عام ١٩٩٩ نسبة تتجاوز ٣ في المائة، ويعود الفضل في ذلك إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط وتخفيض قيمة الروبل. ومن المتوقع أن يستمر النمو بهذه الوتيرة خلال هذا العام. ومع ذلك، لا يزال ضعف الأداء التصديري واستمرار المخاوف من تضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يعوقان في حالات كثيرة الحصول على تمويل دولي. ورغم انتهاء النزاع في جنوب شرق أوروبا، لا تزال حالة الاقتصاد الكلي هناك هشة ولا تزال الآفاق الاقتصادية قائمة. والتحديات التي تواجه تلك البلدان لا تختلف عن تلك التي تواجه الكثير من بلدان العالم النامي، وهنا أيضاً لم تكن استجابة البلدان المتقدمة كافية حتى الآن.

* * *

على الرغم من حدوث انتعاش سريع من أوضاع الكساد التي سادت في عام ١٩٩٨، لا يزال نقص المناعة إزاء المؤثرات الخارجية يهدد إمكانيات النمو في العالم النامي. ولا تزال الجهود المتضافرة التي تبذلها البلدان النامية لكي تصبح مشاركة كاملة في اقتصاد عالمي متزايد الترابط تعوّق من جراء أوجه التحيز والتنافر في النظام التجاري والمالي. فهناك جهات مصدرة كثيرة تسعى جاهدة للوصول إلى أسواق البلدان الغنية. كما أن التقلبات الشديدة في الأسعار التي عاناها في السابق منتجو السلع الأساسية قد بدأت تحدث اضطراباً في خطط المصنعين. وفي سياتل، اتضح العزوف عن التحرك في اتجاه لعقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تراعي الاحتياجات الإنمائية للدول الأفقر، بما في ذلك

المشاكل التي تواجهها تلك الدول في الوفاء بالالتزامات المعقودة في جولة أوروغواي، كما أن الاختلالات التجارية فيما بين الدول الصناعية الكبرى إنما تزيد من قلق العالم النامي. ولا تزال البلدان النامية تعتمد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة لدعم عملية نموها، رغم مضي سنوات على الإصلاحات الداخلية المضنية.

وتتوقف إمكانيات النمو في البلدان النامية على الكيفية التي ستعالج بها هذه الشواغل وفي ظل نظام مالي وتجاري عالمي متزايد الترابط، من الواضح أن الثقة في قوى السوق والسياسة النقدية لن تؤدي وحدها إلى النجاح. بل سيكون من الضروري زيادة التعاون والحوار الدوليين إذا ما أريد تحقيق الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيا الجديدة في ردم الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ويتطلب ذلك قيادة أكثر جرأة مماثلة لتلك التي ظهرت إبان العصر الذهبي الأخير.

الأزمة والانتعاش في شرق آسيا

لقد أوضحت الأزمة المالية في شرق آسيا تمام الوضوح الضرر الذي يحتمل أن يلحق بالبلدان النامية من جراء التأثير المشترك للاختلالات العالمية وضغوط المضاربة في الأسواق المالية. إلا أن سرعة الانتعاش في المنطقة خلال العام المنصرم كانت مشجعة. ومع ذلك، ينبغي الحذر من الإفراط في التفاؤل لأنه لا عمق الأزمة ولا سرعة الانتعاش كانا متوقعين حتى من قبل أولئك المسؤولين عن رسم السياسات العامة.

ورغم أن للأزمة في كل بلد خصائصها، فليس هناك شك في أن النقيضين المتمثلين في الانهيار والانتعاش يعزيان بدرجة كبيرة إلى سياسات غير موفقة. فقد كانت الاستجابة الأولية للسياسة العامة شديدة على نحو لا داعي له. كما أن توقع أن تؤدي السياسات النقدية المشددة بسرعة إلى تحقيق استقرار العملة، مما يفضي إلى انتعاش يقوم على الاستثمار لم يكن توقعاً صحيحاً فالتشدد النقدي أدى إلى تفاقم الأزمة إذ عمّق عملية امتصاص الدين التي أطلقتها ضغوط المضاربة الشديدة، كما أدى إلى خفض مستويات الإنتاج والعمالة. كما أن استقرار العملات لم يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة؛ بل إن هذه النتيجة قد تحققت بفعل زيادة الاحتياطات نتيجة للتخفيضات الهائلة للواردات، وكذلك بفعل انخفاض المطالبات الأجنبية نتيجة لإعادة جدولة الديون أو لاعتماد تدابير غير تقليدية إلى حد أبعد، مثل ضوابط رأس المال. والواقع أنه قد ثبت أن ارتفاع معدلات الفائدة كان أشد ضرراً بكثير من عمليات خفض قيمة العملة متسبباً في حدوث اختلالات خطيرة في قطاع الشركات والقطاع المالي.

ولم تعد الاقتصادات إلى مسار الانتعاش إلا بعد العدول عن السياسات التقشفية وتمكن الحكومات من أداء دور أكثر إيجابية. ولقد حدث هذا التحول في السياسة العامة نتيجة لعمق الأزمة وانتشار الانتقادات على نطاق واسع ولم يكن حدوثه كجزء من مجموعة من السياسات جرى ترتيب تسلسلها بعناية؛ وفي هذا الصدد، يجدر التشديد بقوة على التأثير الإيجابي على المنطقة بأكملها للمثال الذي أرسته ماليزيا في اتباعها سياسات

تستند إلى أهداف وأولويات وضعت بطريقة مستقلة. وبعد إعادة النظر في ما حدث، يتبين أنه لو كان قد تم توفير قدر كاف من السيولة الدولية من أجل تجديد الاحتياطيات، بالاقتران مع فرض ضوابط مؤقتة على أسعار الصرف واتخاذ تدابير (كانت أمانة الأونكتاد قد أوصت بها في بداية الأزمة) لتجميد الديون وتمديد أجلها، لكان ذلك قد شكل استجابة أكثر فعالية بكثير من سياسة رفع أسعار الفائدة التي اتبعت فعلاً.

وباستثناء اندونيسيا، عاد دخل الفرد إلى المعدلات التي كانت سائدة قبل الأزمة أو أنه تجاوزها؛ وتعززت أسعار الصرف؛ وضاعت كثيراً الفوارق في معدلات الفائدة في مجال الاقتراض الدولي؛ وبدأت رؤوس الأموال الأجنبية في العودة. إلا أنه لا تزال هناك أسباب تستدعي القلق، أولها أن الانتعاش لم يكن مقترناً إلا بإعادة هيكلة محدودة للشركات ولا تزال عافية النظام المالي تتوقف على التدخل العام في آلية الائتمان.

والسبب الثاني هو أنه من غير المحتمل أن تستمر الصادرات بوتيرتها السابقة، وأن مستويات العجز والدين العام ما برحت ترتفع في معظم البلدان التي تأثرت تأثراً شديداً بالأزمة. وبما أن التقييد المالي السابق لأوانه قد يعيق عملية النمو، فمن الضروري تأجيل عملية التوحيد الضريبي إلى أن يصبح للطلب الخاص الدور الرائد في تحقيق النمو. إلا أن هذه العملية قد تتأخر بسبب استمرار البطالة ووجود طاقة زائدة في الكثير من فروع الصناعة.

وأخيراً، فإن الأوضاع المواتية جداً في الاقتصاد العالمي قد دعمت هذا الانتعاش، ولكن هذه الأوضاع معرضة للتغير. فمن شأن حدوث تباطؤ حاد في الولايات المتحدة وتدهور في الأوضاع المالية العالمية أن يسبباً أضراراً بالغة بصفة خاصة، ذلك لأن المدفوعات الخارجية في المنطقة قد أخذت تتجه بالفعل نحو العجز مما يزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي. أما ارتفاع معدلات الفائدة الأجنبية فيمكن أن يشكل معضلة: إذ إن جذب رؤوس الأموال الأجنبية يتطلب تغييراً لموقف التساهل في السياسة النقدية، إلا أن ذلك قد يعيق النمو إذ أنه يسدّ الطريق أمام قوى الانتعاش الداخلية ويؤدي إلى تفاقم الصعوبات التي يعاني منها النظام المصرفي.

وكما حدث في حالات أخرى أثناء الأزمة المالية في الأسواق الناشئة، فقد كانت التحولات في المجاميع الاقتصادية الكلية، ولا سيما تقلص فجوة الموارد الداخلية، والتحسين في ميزان الحساب الجاري، فضلاً عن التخفيضات الحادة لقيمة العملات، مقترنة بتغيرات سلبية كبيرة في توزيع الدخل في منطقة شرق آسيا. وقد تخلفت مستويات العمالة والأجور بصورة عامة عن مواكبة مستوى الدخل الكلي أثناء الانتعاش وظل مستوى الفقر يفوق إلى حد كبير المستويات التي سادت قبل الأزمة. وهذا يتماشى مع نمط مقلق في العالم النامي، حيث يكون تأثير انتعاش النمو على تخفيف حدة الفقر أضعف بكثير من تأثير حدوث انخفاض مماثل على زيادة الفقر.

إن ما يترتب على كل ذلك من آثار أطول أجلاً على اقتصادات شرقي آسيا لم يتضح بعد. وإذا أثرت الأوضاع العالمية غير المواتية تأثيراً سلبياً على النمو في المنطقة، فستستمر عندئذ، ولفترة من الوقت، المخلفات الاجتماعية الضارة التي تركتها الأزمة. ولا يمكن لعملية مكافحة الفقر أن تُستأنف بفعالية إلا من خلال اعتماد نموذج أكثر شمولاً للنمو بمعدلات تكون أقرب إلى المتوسط الأطول أجلاً. وسيتمثل العامل الحاسم هنا في الكيفية التي تستطيع بها الحكومات أن تتراجع عن العمل على إدارة الأزمات لتعود إلى العمل على إدارة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن المؤكد أن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمة المالية هو أن الاعتماد المفرط على الموارد والأسواق الخارجية يترك إمكانيات النمو معرضة للصدمات الخارجية. وكان صانعو السياسات على حق عندما رفضوا العودة إلى الحمائية، بيد أنه من الخطأ أيضاً إطلاق العنان لقوى السوق العالمية لتملي مستقبل النمو والتنمية. وبالنظر إلى أن المدخرات المحلية يرحح أن تظل مرتفعة، فسيقل بالقدر نفسه الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية لسد الفجوة في الدخل مع البلدان الصناعية الرئيسية. كما أنه من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لمصادر النمو الداخلية، مثل ارتفاع حصص الأجور وتزايد الإنفاق الاجتماعي. وثمة دور رئيسي للاستثمار العام ولمشاركة الدولة التي تسعى إلى التنمية على أساس جداول أعمال جديدة للسياسة العامة. ويرجح أن تظل الروابط الاقتصادية هامة بل ينبغي العمل

على تعزيزها بوسائل منها اعتماد آليات دفاع جماعية لمواجهة حالة عدم استقرار النظام المالي وانتشار عدواها.

روينز ريكوبيرو

الأمين العام للأونكتاد